

Distr.: Limited  
3 April 2001  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية لمؤتمر الأمم  
المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا  
الدورة الثالثة  
نيويورك، ٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١

مشروع تقرير اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث  
المعني بأقل البلدان نموا عن دورتها الثالثة  
بمقر الأمم المتحدة، نيويورك، ٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١

ملحوظة للوفود

مشروع التقرير هذا نص مؤقت يجري تعميمه على الوفود للنظر والموافقة.  
يُرجى توجيه طلبات إدخال تعديلات على بيانات فرادى الوفود، في موعد  
لا يتجاوز يوم الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى:

UNCTAD Editorial Section, Palais des Nations, Geneva, Room E. 8108, Fax No.  
.907/0056, Tel. No. 907.5656/1066, eMail: [chris.macfarquhar@unctad.org](mailto:chris.macfarquhar@unctad.org)

## الفصل الأول

تقرير مرحلي مقدم من رئيس اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية بشأن  
مفاوضات ما بين الدورتين

المفاوضات المتعلقة بمشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/CRP.6) الذي  
سيعرض على المؤتمر

(البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال)

١ - قال الرئيس إنه، عملاً بما قرره اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية، تم القيام بالأعمال فيما بين الدورات خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١. وسار العمل فيما يتعلق بمشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/CRP.6) في مجموعتين، إحداهما برئاسة ممثل النرويج والأخرى برئاسة ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٢ - وعرض ممثل ألمانيا نتائج حوار السياسة العامة الدولية بشأن اجتذاب مشاركة القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية في أقل البلدان نمواً، وهو الحوار الذي أقيم في بون يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن هذا الحوار كان بمثابة منبر لصانعي السياسة من أقل البلدان نمواً وشركائهم الإنمائيين، وممثلي القطاع الخاص رفيعي المستوى، والمؤسسات الإنمائية الوطنية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية. وانصبت المناقشة على قضية إقامة آليات مبتكرة لمشاركة القطاع الخاص في تخليص البنية التحتية والمؤسسات في أقل البلدان نمواً من مواطن الضعف الأساسية التي تعترضها. وخلص إلى أن البنية التحتية هي أكثر من المعدات والمنشآت. فهي تشمل رأس المال البشري والبنية التحتية الاجتماعية. غير أن الإصلاح الاقتصادي جاء في بعض البلدان على حساب النهوض بأوضاع البشر، رغم أن تنمية الموارد البشرية لا غنى عنها لبناء البنية التحتية وصيانتها. والتغلب على اختناقات البنية التحتية يستلزم قدراً هائلاً من الاستثمارات، وبناء القدرات، وتطبيق سياسات جديدة، وإصلاح المؤسسات. وهذا تحد يتجاوز قدرات القطاع العام، وينبغي إقحام القطاع الخاص فيه. وقد يقتضي الأمر كذلك اتباع نهج جديدة لتوفير خدمات البنية التحتية وإقامة آليات جديدة للتمويل. ومن المأمول أن يكون تقرير الاجتماع بمثابة إسهام كبير في أعمال المؤتمر وما بعده.

٣ - وعرض ممثل المملكة المتحدة نتائج اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى بشأن التجارة والفقير في أقل البلدان نمواً، المنعقد في لندن يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن الغرض الأساسي من الاجتماع هو تشجيع الشركاء الإنمائيين لمنظمة الأمن والتعاون في

الميدان الاقتصادي والمؤسسات الدولية على بذل جهد أكبر للتحكم في زمام التجارة باعتبارها عنصراً أساسياً لاستراتيجيات القضاء على الفقر، ولتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على الاستفادة القصوى من فوائد التجارة في تقليل الفقر. وقد قال وزير خارجية المملكة المتحدة إن العولمة ليست خيراً كله أو شراً كله، وإنما هي واقع يهيئ الفرص لتحقيق التنمية. فالتجارة - على انفتاحها، ولكن بلا انفلات - لا غنى عنها، وإن كانت لا تكفي. فالأمر يقتضي توافر مناخ مساعد، ينطوي على سلامة الحكم، والديمقراطية، وإصلاح المؤسسات، وإصلاح الاقتصاد، واتباع سياسات اجتماعية سليمة. كما أن المبادرة الداعية إلى استخدام "أي شيء إلا السلاح" هي مبادرة هامة. وللتحكم في مكاسب التجارة، يتعين بدء جولة إنمائية جديدة في اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري في قطر. وقد قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إن الحجج الداعية إلى بدء جولة تجارية جديدة هي حجج قوية، وأن التهميش، لا العولمة، هو الخطر المحدق. كما أن إزالة جميع الحواجز التجارية يعتبر مكافئاً لإضافة "صينين" جديدتين إلى الاقتصاد العالمي.

٤ - وتضمنت المقترحات الرئيسية التي طرحت على اجتماع المائدة المستديرة مد نطاق الإعفاءات الجمركية ليشمل جميع السلع المصدرة من أقل البلدان نمواً إلى جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتطبيق منظمة التجارة العالمية نظام أفضليات تجارية ملزماً؛ وتبسيط قواعد المنشأ للسلع المستوردة من أقل البلدان نمواً؛ والتعهد بعدم اتخاذ إجراءات ضد أقل البلدان نمواً لمكافحة الإغراق بالسلع؛ وتبسيط انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية؛ ورفع الشروط عن كافة المعونات. ولكي تستفيد أقل البلدان نمواً من الاندماج في الاقتصاد العالمي، يتعين عليها اتباع نهج شامل في مجال السياسة العامة. كما أن التكامل الإقليمي مهم للغاية. واتفق على ضرورة مساعدة البلدان النامية على تنمية قدرتها على استيفاء معايير المنتجات، وعلى المشاركة بصورة أوفى في وضع المعايير. والعقوبات التجارية يجب ألا تستخدم في معاقبة البلدان على عدم استيفاء المعايير الأساسية للعمل والبيئة. والإجراءات المتعلقة بهذه المعايير يجب أن تتخذ في منظمة العمل الدولية والهيئات البيئية، لا في منظمة التجارة العالمية. وأبرز كثيرون أهمية الإطار التكاملية.

٥ - وبالنظر إلى نتائج برنامجي العمل السابقين المخيبة للآمال، فإن المؤتمر الثالث ليس بوسع أن يفشل. فهو بمثابة فرصة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً بفعالية، كما أنه قد يكون بمثابة لبنة في صرح جولة إنمائية جديدة.

٦ - وعرض ممثل جنوب أفريقيا نتائج حلقة العمل المعنية ببناء قدرات أقل البلدان نمواً على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الإنمائية في أقل البلدان نمواً، التي

انعقدت في كيب تاون خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن المناقشات انصبت على الروابط القائمة بين القضاء على الفقر، والتنمية، وضرورة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج الوطنية في أقل البلدان نمواً. وقد آن الأوان لتجاوز الدور التقليدي الذي تقوم به المرأة في التخفيف من حدة الفقر، وجعل تمكين المرأة محورا أساسيا في مجال التجارة والتمويل والاستثمار. وقد جسد مشروع برنامج العمل بعض توصيات حلقة العمل، الأمر الذي ينبغي تشجيعه.

٧ - وأقرت حلقة العمل بأن مظاهر التفاوت بين الرجل والمرأة ما زالت قائمة، وأن القدرة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني يجب تعزيزها في أقل البلدان نمواً. وللميزانيات آثار هامة من حيث إعادة توزيع الموارد. كما أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها مخصصات الميزانية يجب أن تحلل من وجهة نظر جنسانية. وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، فإن المرأة أكثر تأثراً بالآثار السلبية لتحرير التجارة، كما أنها أقل قدرة من الاستفادة من الآثار الإيجابية. كما أن فرص حياة المرأة للأراضي أو حصولها على السلف أو المستلزمات الأخرى هي فرص ضعيفة. لذلك، يتعين تطبيق منظور جنساني في وضع السياسات التجارية وفي مفاوضات التجارة العالمية. كما ينبغي تنفيذ برامج لزيادة فرص حصول المرأة على السلف وغيرها من الخدمات المالية. وأخيراً، أوصى بأن ينشئ الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً من الشخصيات البارزة لدراسة أفضل السبل والوسائل لتحقيق الأهداف التي وضعتها حلقة العمل، وأن يقدم الفريق تقريراً عن ذلك في غضون ستة أشهر من انتهاء أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تجسد نتائج المؤتمر البرامج التي يمكن تنفيذها والتي يمكن أن تحدث اختلافاً في حياة المرأة في أقل البلدان نمواً.

٨ - وعرض ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نتائج الدورة الخامسة لهيئة اللجنة الخاصة المعنية بأقل البلدان نمواً وبالبلدان النامية غير الساحلية، التي انعقدت في بانكوك يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١، فقال إن الهيئة الخاصة انصب اهتمامها على استعراض تنفيذ برنامج العمل المعني بأقل البلدان نمواً للتسعينات. وقد أولي اهتمام خاص لأربعة مجالات، هي القطاع الاجتماعي، والبنية التحتية، والقضايا التجارية، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وحضر الاجتماع ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون. وتجدر الإشارة هنا إلى شدة تنوع أقل البلدان نمواً، سواء من حيث مساحتها أو خصائصها الجغرافية. وأيدت الهيئة الخاصة عدداً من التوصيات، تجسد الكثير منها بصورة تامة في مشروع برنامج العمل. وقد أوصت، بصورة خاصة، بأن تقوم اللجان الإقليمية بدور هام في تنفيذ ورصد برنامج العمل المعني بأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، ستقترح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشاريع ممكنة التنفيذ.

٩ - وقال ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية إن ثروات الدول ورفاهية البشرية ستعتمد إلى حد كبير، في الألفية الجديدة، على الأفكار والمعارف. والمنظمة العالمية للملكية الفكرية تبذل جهوداً جبارة للحيلولة دون تحول الهوة المتسعة بين أغنياء الدول وفقرائها إلى هوة بين العارف منها وغير العارف. وفي التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتنظيم ثلاث حلقات دراسية إقليمية واجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الابتكارات ومجتمع المعرفة والملكية الفكرية وأقل البلدان نمواً، انعقد في لشبونة يومي ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١. وفي اجتماع المائدة المستديرة هذا، أقر بأن أقل البلدان نمواً، رغم ما تبذله من جهود لبناء أنظمة للملكية الفكرية، تواجه معوقات شديدة، كنقص الموارد، وضعف البنية التحتية للملكية الفكرية، وقلة العمالة الماهرة، وعدم كفاية الوعي بمعاهدات واتفاقيات الملكية الفكرية. فقد أكد إعلان لشبونة بشأن الملكية الفكرية على ضرورة نقل المعرفة إلى أقل البلدان نمواً، وعلى تشجيع الابتكارات في أقل البلدان نمواً، وعلى تشجيع إقامة جمعيات للإدارة الجماعية.

١٠ - وطرح عدد من المشاريع الممكنة التنفيذ كجزء من إسهام المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وذلك لإنجازها على مراحل خلال العقد. وتشمل هذه البرامج: بناء رأس المال المعرفي في أقل البلدان نمواً؛ وتقديم التدريب المطوع للاحتياجات الخاصة للبلدان؛ وإقامة جمعيات للإدارة الجماعية لحقوق التأليف وما يتصل بها من حقوق؛ وتطوير المساعدة المقدمة في مجال المعارف التقليدية، والفنون الشعبية، والموارد الوراثية؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً.

١١ - وعرض ممثل ليسوتو نتائج حلقة عمل مشتركة بين الصندوق السلعي المشترك ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية والتنوع السلعي في أقل البلدان نمواً والتعاون فيما بين دول الجنوب، التي انعقدت في جنيف يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن الاهتمام في حلقة العمل هذه انصب على تعزيز القدرات الإنتاجية، والقدرة على التنافس، والتنوع السلعي الرأسي والأفقى والجغرافي؛ وتنمية الأسواق السلعية؛ والتمويل السلعي المنظم، وتقليل احتمالات تقلب الأسعار، وتمويل التنمية السلعية، والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المأمول أن تراعي اللجنة التحضيرية شواغل وتوصيات حلقة العمل لدى إعداد برنامج العمل الجديد.

١٢ - وعرض ممثل إسبانيا نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياحة في أقل البلدان نمواً، الذي انعقد في غران كناريا خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن الاجتماع حضره أكثر من ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً، إلى جانب عدد آخر من البلدان

والمنظمات الدولية. وقد لفت هذا الاجتماع الانتباه إلى ما لأقل البلدان نمواً من مزايا فعلية ضخمة في مجال السياحة وما لها من إمكانيات لزيادة حصتها من السياحة العالمية. فقطاع السياحة ينمو بقوة على الصعيد العالمي، ويمكن أن يسهم إسهاماً بالغاً في النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أن السلام والأمن والاستقرار هي شروط أساسية لتنمية السياحة. وفي برنامجي العمل الأخيرين، لم يشر إلى السياحة إشارة جوهرية. ولتصحيح ذلك، أوصي الاجتماع بأن يراعى في برنامج العمل الجديد أن يشمل الالتزام ٤ قسماً جديداً عن السياحة يؤكد على ما يمكن أن تقدمه السياحة من إسهامات على المدى القريب والمتوسط والبعيد في تنمية أقل البلدان نمواً، ولا سيما من حيث إيجاد فرص عمل، والتخفيف من وطأة الفقر، وتقليل انعدام المساواة بين الجنسين، وحماية ما يتميز به كل بلد من تراث طبيعي وثقافي، والحد من التقلبات ومواطن الضعف الاقتصادية.

١٣ - وعرض ممثل النمسا نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الطاقة، الذي انعقد في فيينا خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن المناقشات انصبحت على أربعة مواضيع رئيسية، هي: الحصول على الطاقة؛ وترشيد استخدام الطاقة؛ والتمويل؛ وأقل البلدان نمواً والوقود الهيدروكربوني. وأبرز الاجتماع أهمية الحصول على خدمات الطاقة العصرية بأسعار ميسورة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتقليل نسبة الفقراء إلى النصف؛ وتقليل عدد من لا يحصلون على الكهرباء أو الوقود النظيف بأسعار ميسورة إلى النصف (بواقع ٢٠١٥) يجب أن يكون "هدف الطاقة". وفيما يتعلق بالحصول على الطاقة، اقترح إقامة آليات إنمائية لجذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاع الطاقة، وتنفيذ برامج تجريبية في مجال تطبيق الخطط اللامركزية لتوليد الطاقة، ودعم الخطط الريفية الموسعة لتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة. وفيما يتعلق بترشيد استخدام الطاقة، اقترح إقامة مراكز إقليمية ودون إقليمية لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، بالاستعانة بالقدرات المتوفرة، وإقامة شركات إقليمية لتوفير خدمات الطاقة. وفيما يتعلق بالتمويل، اقترح بيان شروط جذب الاستثمار إلى قطاع الطاقة، وجلب التمويل الجماعي من مصادر مختلفة، وإجراء دراسات جدوى للمشاريع الكبرى. وفيما يتعلق بالوقود الهيدروكربوني، اقترح وضع استراتيجيات لاتقاء تقلبات أسعار النفط ولتنظيم برامج تدريبية تشمل أقل البلدان نمواً، باعتبارها من المستهلكين، والبلدان المنتجة للنفط.

١٤ - وأبرز الاجتماع مظاهر التفاوت في حالة الطاقة بين المناطق الريفية والحضرية، كما أبرز الحاجة إلى بناء القدرات. وناقش الاجتماع دور المساعدة الإنمائية الرسمية، وخلص إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا تكفي. فالأمر يقتضي حشداً هائلاً للاستثمارات

المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر. والنمسا تلتزم بدعم في مراعاة اعتبارات الطاقة في مشروع برنامج العمل، وفي جعل البرامج القابلة للإنجاز حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن.

١٥ - وتحدث ممثل **بنغلاديش** باسم **أقل البلدان نمواً**، فأعرب عن التقدير للشركاء الإثنيين لأقل البلدان نمواً، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، والحكومات التي ساهمت في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً والتي استضافت الاجتماعات التحضيرية، وذلك لما قدمته من دعم وتعاون. وقال إن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ستكون آخر فرصة للوكالات لبيان طبيعة ما يمكنها أن تنفذه من مشاريع. وينبغي للأمانة أن تضع قائمة بما. وإذا كانت المشاريع التي يمكن تنفيذها مجرد تكرار للأنشطة القائمة أو المزمعة، فسوف يكون ذلك مخيباً للآمال.

١٦ - وسر نجاح برنامج العمل هو آلية التنفيذ. ذلك أن آلية متابعة تنفيذ برنامجي العمل الماضيين لم تكن فعالة. وينبغي معالجة نواحي الفشل السابقة. ولما كانت الحكومات هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ، تعين تقوية الآليات الوطنية في إطار خطط العمل الوطنية. ومن المهم أيضاً إقامة حوار بين جميع أصحاب المصلحة، على الصعيد الوطني، بمشاركة الشركاء الإثنيين. كما أن المنبر الوطني المقترح يستحق اهتماماً جاداً. أما المنسقون المقيمون فعليهم أن "يصبروا" على التنفيذ، كما ينبغي تعزيز مكاتبتهم في أقل البلدان نمواً. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن تكفل المتابعة الحكومية الدولية التنسيق على نطاق المنظومة، كما ينبغي لمجالس إدارة المنظمات المختصة أن تكفل فعالية تنفيذ البرامج ضمن نطاق ولاياتها. وختاماً، يتعين إقامة روابط فعالة بين عمليات المتابعة الحكومية الدولية والعمليات القطرية.

١٧ - وتحدث ممثل **مركز موارد تبديد شواغل منطقة المحيط الهادئ** باسم المنظمات غير الحكومية، فدعا القيادات القوية في أقل البلدان نمواً وفي المجتمع الدولي إلى القضاء المرم على الفقر في أقل البلدان نمواً. والمنظمات غير الحكومية ترحب بتوجه مشروع برنامج العمل بالنسبة للقضايا الجنسانية، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان. وهي واثقة من أن النسخة النهائية ستسهب في التدابير الملموسة. والمنظمات غير الحكومية تلاحظ بقلق تهميش أقل البلدان نمواً، وتدعو إلى شطب الديون من عليها لكي تتمكن من تخصيص موارد للقضاء على الفقر. وإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي يستلزم بناء القدرات عن طريق تنمية البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وتيسير سبل النفاذ إلى الأسواق، وتمكين المرأة، وترشيد الحكم. ويتعين الاهتمام أيضاً بمعايير العمل وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. كذلك، رحبت المنظمات غير الحكومية بمبادرة الاتحاد الأوروبي الداعية إلى استخدام "أي شئ إلا السلاح"

وبالتزامها بتيسير حرية نفاذ جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية يعتبر مدعاة قلق بالغ. ومن المتعين تحويل بروتوكول كيوتو إلى حقيقة واقعة. والصراع المسلح سبب رئيسي من أسباب تهميش أقل البلدان نمواً، التي يتعين عليها، والمجتمع الدولي ككل، إقامة ثقافة السلام. وينبغي اتخاذ تدابير عقابية ضد من يوردون السلاح إلى مناطق الصراع.

١٨ - أما التدابير الملموسة المشار إليها في مشروع برنامج العمل فيجب أن تشمل شطب الديون بالكامل من على أقل البلدان نمواً كافة؛ والالتزام بقوة بتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإيلاء أولوية واضحة للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في الريف؛ والاهتمام بالعمالة واحترام حقوق العمالة؛ وإعلان حالة طوارئ دولية لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وحرية النفاذ إلى الأسواق؛ ووضع مبادئ توجيهية واضحة لترشيد الحكم ومشاركة المجتمع المدني، على الصعيدين الوطني والعالمي، في عملية أقل البلدان نمواً؛ وإجراء استعراضات مستقلة ودورية لبرنامج العمل. وينبغي أن تراعي آلية المتابعة، تماماً، دور المجتمع المدني.

١٩ - وتحدث ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن أعضاء الوفد الكوبي لم يمنحوا بعد تأشيرات لحضور دورة اللجنة التحضيرية. ومن المأمول أن تحل هذه المشكلة بسرعة.

٢٠ - وقال ممثل كوبا إن وجود خبراء من العواصم قد أحدث اختلافاً هاماً في أعمال اللجنة. ومن المؤسف أن اثنين من المندوبين الكوبيين لم يمنحوا بعد تأشيرات لحضور الدورة. وسوف يؤثر هذا سلباً على مشاركة بلده في أعمال اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تحل المشكلة في أقرب وقت ممكن. ورشما يتحقق ذلك، فإن وفد بلده لن يتحرج من إعادة فتح باب المناقشة في أي قضية يرى أنها تستحق ذلك.

٢١ - وتحدثت ممثلة النرويج، بصفتها رئيسة المجموعة الأولى، فقالت إن المجموعة الأولى قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في القراءة الأولى للالتزامات ٤ - ٧. وكان الحوار بناءً، كما تحقق تفهم أفضل لشتى المواقف. وفي القيام بأعمالها، ستسعى المجموعة الأولى إلى توضيح أكبر قدر ممكن من النص لتمكين المؤتمر من تركيز اهتمامه على اتخاذ إجراءات ملموسة.

٢٢ - وتحدث ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفته رئيس المجموعة الثانية، فقال إن المجموعة الثانية قد انتهت تقريباً من القراءة الأولى للالتزامات ١-٣ والمقدمة، وعليها أن تغلب على الصعوبات المتبقية قبل انتهاء الدورة. وسوف يترك للمؤتمر عدد من القضايا ليبحثها. وكان الحوار داخل المجموعة الثانية إيجابياً ومثمراً.



### الإجراء الذي اتخذته اللجنة التحضيرية

٢٣ - في جلستها العامة الأولى، التي انعقدت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، قررت اللجنة التحضيرية، فيما يتعلق بالمجموعتين اللتين عملتا في مشروع برنامج العمل خلال مفاوضات ما بين الدورتين، أن تتابعا أعمالهما وأن تقدم كل منهما تقريرا عن ذلك إلى اللجنة يوم الجمعة، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

## الفصل الثاني

### المسائل التنظيمية

#### ألف - افتتاح الدورة

٢٤ - قام رئيس اللجنة بافتتاح الدورة الثالثة للجنة الحكومية الدولية التحضيرية. بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

#### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٢٥ - في جلستها العامة الأولى، التي انعقدت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أقرت اللجنة التحضيرية جدول أعمالها المؤقت (A/CONF.191/IPC/19). وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
- ٢ - تقرير مرحلي من رئيس اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية عن مفاوضات ما بين الدورتين
- ٣ - المفاوضات المتعلقة بمشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/CRP.6) الذي سيعرض على المؤتمر
- ٤ - المسائل الأخرى المتصلة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية عن دورتها الثالثة

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٢٦ - في جلستها العامة الأولى، التي انعقدت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، علمت اللجنة التحضيرية أن غرينادا ستحل محل سورينام كنائب للرئيس، وأن السيد كنجي هيراتا (اليابان) سيحل محل السيد يوجي كومامارو (اليابان) كنائب للرئيس.